معم وان عدم المواخذة به من خصايص هذه الامة لحديث رفع عن امتي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه ولهذا جاز السؤال عدم المواخذة به في قوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا الاية ومن اجاز صدوره قبل الوحي قال كان قبل نبوته اذ لم يكن لرح امة ولقوله ثم اجتباه ربه والتحقيق انه نبي وان نسيانه كان سببا لاخراجه ليحقق الله تعالى ما وعد به من استخلافه ولو اخرج بغير سبب لما امتنع ولكن اراد سبحانه اقامة الحجة عليه ليكون اقطع لعذره وابلغ في الاستكانة مع بلوغ مقام الخلافة الموعود به قبل خلقه في قوله تعالى واذ قال ربك للملئكة اني جاعل في الارض خليفة ومع اخراج ما علم الله حدوثه من صلبه وكيف يستخلف في الارض او يخرج ذكر من صلبه وهو خالد في الجنة ولهذا قال بعضا لمحققين والله ما اخرجه الا رفعته اي في الحقيقة ولله الحجة البالغة وقوله ابراهيم هذا ربي فعلى سبيل الفرض لا لانه اراد ابطال قوله بفرضه او لانه ببطلانه وقوله فعله كبيرهم هذا استهزاء بهم وتعريض يحجزه لينتهوا ونظره في النجوم للاستدلال وهو طاعة لا لتاثيرها وقوله اني سقيم لابتلائي كونه سقيما ح وتسمية فعلاته الثلاث كذبات مجاز عن التعريض واحواله توهم لم يكونوا انبيا حين اساءتم اليه والى ابيهم ولم تثبت نبوتهم ايضا بعد وعطف الاسباط في الموحى اليهم يحتمل ولادهم وهم بنو سف بالمراة كان جبليا لا اختياريا بل قد قيل انهم بهالم يتبن للفاحشة بل ليضربها ويزيد فيها عن نفسه وان في الكلام تقديما وتاخيرا وجعله السقاية في رحل اخيه كان بمواطاته بل بوحي لقوله تعالى كذلك كدنا ليوسف وقصته داود لم تكن عما جبكم المورخون واهل القصص بل الاية تحتمل غيره ولقوله عفى الله عنك وقوله ليغفر لك الله ما تقدم

من

من ذنبك وما تاخر محمول على ترك الاولى او على فعل الصغير سهوا على القول بجوازه وهو الحق كما سياتي والعفو والمغفرة لا ينافيان تمام الكمال ايضا معصوم من خسيس الذنب المزري بمرتكبه الصغير كسرقة تمر والتطفيف بتمرة لما فيه من التنفير المذكور وتحريك الباء للوزن واختلفوا اي اختلف المانعون للكبير مطلقا وللصغير المزري كذلك في غيره اي غير ما ذكر وهو الصغير غير المزري اذا صدر من النبي صلى الله عليه وسلم عن عمد فقال بعضهم يجوز لانه مكفر باجتناب الكبير وهو منقول عن امام الحرمين متا وابي هاشم من المعتزلة والحق الذي يجب اعتقاده تنزيها لمنصبهم الشريف ان لا اي انه لا يجوز صدوره عنهم في اختيار كابن عندي وذلك للاقتداء بافعل للوزن اي لاقتدائهم في القول في الافعال الصادرة عنهم فتكون الناس ماموورون باتباعهم في كل ما صدر عنهم لما مر سهيين عن اتباعهم في فعل المعصية وهو محال كما مر واختاروا اي جزم بعدم جواز صدوره عنهم جمع من المحققين كثير عدده لقوله مدركه عالي اي كبير معنى كثيرا علما وحالا وهم جمهور اهل السنة وتولدت الياء من اشباع الحركة للوزن واختلفوا اي اختلف المانعون من الصغير عمدا في السهو اي في صدور الذنب الصغير عنهم سهوا او خطا بالتنبيه اي مع التنبيه عليه فقال منهم الاستاذ ابو اسحق الاسفرايني وابو الفتح الشهرستاني والقاضي عياض وابو الحسن السبكي وابنه تاج الدين وغيرهم لا يجوز وعليه جمع من المتصوفة وهذا الجمع مانع لجوازه اعتزل اي انتفى معنى استند في منعهم لذا التوجيه اي توجيه المنع المذكور في العمد وهو التنفير والاكثر على الجواز والوقوع والفرق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)